

التحليل المالى

مقدمة :

تعتبر القوائم المالية للوحدات الاقتصادية هى بمثابة المنتج النهائى للنظام المحاسبى وهى تعطى صورة ملخصة لنتائج الأنشطة المالية وتدفقاتها النقدية خلال فترة مالية معينة ولمركزها المالى فى نهاية تلك الفترة المالية وتحديد مدى ربحية أو خسارة الوحدة الاقتصادية.

وتعتبر الأرباح والربحية فى الوحدات الاقتصادية من المواضيع الحيوية التى تساهم فى عملية النمو الأقتصادى لأنها مرتبطة بشكل مباشرة بالأستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة ومن ثم فإن تحليل القوائم المالية أو التحليل المالى أو تحليل الربحية هو وظيفة من الوظائف ذات الشأن التى يقوم بها المحاسب لخدمة الإدارة والأطراف الداخلية للمنشأة والأطراف الخارجية كالبنوك والهيئات الاستثمارية المختلفة والمقرضين وذلك لابداء الرأى فى تحديد مستوى القدرة المالية والتمويلية وكذلك التشغيلية والاقتصادية للمنشأة.

الهدف من البحث :

يهدف هذا البحث إلى توضيح مفهوم وأهمية وأساليب التحليل المالى للقوائم المالية وإجراءاتها خلال فترة معينة لترشيد القرارات الإدارية.

موضوعات البحث :

- ١- مفهوم التحليل المالى.
- ٢- أهمية التحليل المالى.
- ٣- القوائم المالية لمنشآت الأعمال.
- ٤- أساليب التحليل المالى والمحاسبى للقوائم المالية

(١) مفهوم التحليل المالى :

يقصد بالتحليل المالى (تحليل القوائم المالية) إجراء دراسة تحليلية لعناصر البيانات لاتي تشملها القوائم المالية وذلك عن طريق ايجاد العلاقة بين قيم تلك البيانات لعنصر معين من عناصر قائمة الدخل وقائمة المركز المالى.

ويشمل التحليل المالى:

- ١- ربط عنصر معين من عناصر قائمة الدخل والمركز المالى بمجموعة أخرى وذلك بغرض التأكد من القدرة المالية والتمويلية الحالية والمستقبلية للمنشأة وتحديد الفاعلية الإنتاجية والأقتصادية والأدارية لأنشطة وعمليات المنشأة.
- ٢- تحديد مسببات حدوث نتائج أنشطة المنشأة عند مستوى معين من الأداء سواء كان ذلك المستوى فى حدود المعدلات النمطية أم خارجها.
- ٣- يشمل أيضاً عملية تشخيص النتائج التى تعرضها القوائم المالية وإعداد تقرير يوضح الحالة المالية والأقتصادية والمالية والإنتاجية التى تكون عليها المنشأة فى تاريخ انجاز اجراءات تحليل بيانات القوائم المالية.

(٢) أهمية التحليل المالى :

ترجع أهمية التحليل المالى بصفة أساسية أنه ذات فائدة كبيرة لإدارة المنشآت وأيضاً للأطراف الخارجية التى تقوم باستخدام بيانات القوائم المالية لأغراض متابعة الحالة المالية والتمويلية والأقتصادية والإنتاجية للمنشأة وأيضاً للتنبؤ بذلك كله فى فترة مقبلة اتخاذ قرار بشأن اجراء توسعات لأعمال المنشأة من عدمه أو اتخاذ قرار بالتعامل مع تلك المنشأة أو عدم التعامل خلال الفترة أو الفترات المالية المقبلة.

أهم المجالات التى يساهم فيها التحليل المالى لخدمة الأطراف الداخلية والخارجية لمنشآت الأعمال على الوجه التالى :

- ١- معاونة المساهمين فى اتخاذ قراراتهم بشأن شراء أو بيع اسهم شركة معينة.
- ٢- تحديد استمرار القائمين على إدارة المنشأة فى العمل أو استبدالهم بغيرهم عن طريق نتائج التحليل المالى وبيان مدى نجاحهم فى تحقيق الأهداف المطلوبة منهم من أهداف تشغيلية أو تسويقية أو أدارية.

٣- توفير مجموعة من المؤشرات والبيانات التحليلية التي تمكن الدائنين بأنواعهم (البنوك - المودرين - أصحاب السندات) من قياس قدرة المنشأة لسداد التزاماتهم الطويلة والقصيرة الأجل خلال فترات عمر الدين وفوائده.

٤- توفير البيانات اللازمة لترشيد قرارات الإدارة في مجالات التوسع الإنتاجي والتسويقى فى المستقبل.

٥- تتبع أرباح وريحية المنشأة عن الفترات المالية المحاسبية المختلفة.

(٣) القوائم المالية لمنشآت الأعمال :

تهدف المحاسبة المالية لإعداد القوائم المالية الدورية للمنشأة وسيتم مناقشة هذا الجزء من خلال الموضوعات التالية :

١- الإجراءات المحاسبية لأغراض إعداد القوائم المالية.

٢- إعداد تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية للمنشأة.

٣- المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

٤- القوائم المالية فى شكلها التقليدى.

(١/٣) الإجراءات المحاسبية لأغراض إعداد القوائم المالية :

١/١ النظام المحاسبى :

النظام المحاسبى الذى يتم تصميمه يتكون من دليل ملائم للحسابات Chart of Account تخطيط إجراءات تداول مجموعة من المستندات للحصول على معلومات محاسبية محددة أو ما

يسمى بالدورة المستندية Documentary Cycles

٢/١ الإجراءات المحاسبية :

١/٢/١ التسجيل فى دفاتر اليومية :

يتم التسجيل بالأعتماد على نظرية القيد المزدوج وأيضاً بالأعتماد على مبدأ التحليل النوعى لعمليات المنشأة والتفريق بين المصروفات الايرادية والرأسمالية حيث يتم تسجيل العمليات من خلال مستندات مؤيدة للعمليات سواء مستندات داخلية أو خارجية، ويمكن الاستعانة ببعض الدفاتر المساعدة دفتر يومية المشتريات ودفتر يومية المبيعات ودفتر يومية مردودات المشتريات ومردودات المبيعات ودفتر النقدية التحليلى.

٢/٢/١ الترحيل إلى حسابات دفتر الأستاذ :

يتم إنجاز وظيفة تبويب العمليات بإنجاز ما يسمى بالترحيل لحسابات الأستاذ وتتكون من :
١/٢/٢/١ حسابات دفتر أستاذ عام :

ويشمل الحسابات الرئيسية لعناصر حسابات نتيجة الأعمال والميزانية وهي:
(د/المصروفات - د/الإيرادات - د/الأصول - د/الخصوم - د/حقوق الملكية)
٢/٢/٢/١ حسابات دفتر أستاذ مساعد :

ويشمل مجموعتين من الحسابات حسابات أستاذ مساعد المدينين وحسابات أستاذ مساعد الدائنين

٣/٢/١ إعداد ميزان المراجعة وكشف الأرصدة التحليلية :

يعتبر إعداد ميزان المراجعة أحد الوسائل للتحقق من صحة الأرصدة الواردة في حسابات دفتر الأستاذ وغالبا ما يتم إعداده بالأرصدة و بالمجاميع أيضا بجانب ذلك لابد من إعداد مراقب الحسابات لتقرير لإضفاء الثقة على البيانات الواردة بالقوائم المالية المعدة عن فترة محاسبية.

٤/٢/١ إعداد القوائم المالية :

وهي عبارة عن:

- ١- قائمة الدخل.
- ٢- الميزانية أو قائمة المركز المالي.
- ٣- قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
- ٤- قائمة التدفقات المالية.
- ٥- السياسات المحاسبية المتبعة والإيضاحات.

(٢/٣) إعداد تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية :

لا يتم الأخذ بالبيانات الواردة بالقوائم المالية إلا بعد إعداد تقرير عنها بواسطة مراقب الحسابات المرخص القيام له بأعمال مراجعة الحسابات حيث يؤكد على صحة البيانات والمعلومات الواردة بتلك القوائم وإنها متوافقة مع المعايير المحاسبية المتعارف عليها.

(٣/٣) المبادئ المحاسبية المتعارف عليها :

وهي تعتبر المعايير التي تتم الاستناد إليها لأغراض الحكم على درجة موضوعية البيانات المحاسبية وإضفاء الثقة على تلك البيانات الواردة في القوائم المالية.

١/٣/٣ مبدأ القياس النقدي :

وهو استخدام المحاسبون لوحدة النقود لقياس العمليات المختلفة التي تقوم المنشأة بإجرائها خلال الفترة المحاسبية.

٢/٣/٣ مبدأ ثبات وحدة النقود :

أى يتم تسجيل العمليات المحاسبية فى دفاتر المحاسبة طبقا لتكلفتها التاريخية فى تاريخ حدوث تلك العمليات.

٣/٣/٣ مبدأ الفترة المحاسبية :

حيث يتم تقسيم العمر الاقتصادى للمنشأة لفترات زمنية متساوية وهى ما يعادل سنة ميلادية كاملة حيث يساعد ذلك فى تحديد نتيجة الأعمال والمركز المالى عن كل سنة مالية على حدة.

٤/٣/٣ مبدأ إهلاك الأصول الثابتة :

إحتساب قسط إهلاك دورى على الاصول الثابتة لتحديد النقص الدورى للأصول الثابتة.

٥/٣/٣ مبدأ التفرقة بين المصروفات الإيرادية والمصروفات الرأسمالية :

المصروفات الإيرادية هى المصروفات الدورية المتكررة التى يتم إنفاقها خلال السنة المالية ويتم تحميلها بالكامل على حسابات نتيجة الأعمال المعدة عن فترة محاسبية معينة. أما المصروفات الرأسمالية هى المصروفات التى يتم إنفاقها خلال الفترة المحاسبية ويتم الإستفادة منها على فترات متتالية.

٦/٣/٣ مبدأ الأهمية النسبية :

يقصد بها بذلك الاهتمام بالعناصر أو البنود التى لها تأثير جوهري على القوائم المالية (عرض البنود ذات الأهمية النسبية بشكل منفصل فى القوائم المالية) وتختلف الأهمية النسبية للعنصر أو البند من منشأة إلى أخرى طبقا لحجم المنشأة ورأس المال مثلا رصيد المدينين يبلغ ١٠٠٠٠ ج فى نهاية الفترة المالية لمنشأة رأس مالها ١٠٠٠٠٠٠ ج أى أنه يمثل نسبة ١٠% من رأس المال.

٧/٣/٣ مبدأ الثبات والتماثل :

بمعنى ثبات المنشأة على المبادئ والمعايير المحاسبية المتبعة فى إعداد وعرض القوائم المالية من فترة مالية لأخرى حتى يسهل عملية المقارنة بين نتائج الفترات المالية المتتالية وعدم الثبات قد يكون الهدف منه تضليل متخذى القرارات ومن مجالات تطبيق تلك السياسة:

أ- حساب أهلاك الأصول الثابتة على اساس لتكلفة الفعلية/التاريخية وبطريقة القسط الثابت.

ب- تقييم بضاعة آخر المدة فى المنشآت التجارية بسعر التكلفة أو السوق ايهما اقل.

٨/٣/٣ مبدأ التحقق :

يعنى خضوع جميع العمليات المحاسبية للمراجعة قبل التطبيق الإجراءات المحاسبية(الكراجعة الداخلية) أيضا بعد تطبيقها (المراجعة الداخلية) حيث ضفى هذا المبدأ الثقة على البيانات الواردة بالقوائم المالية من قبل مستخدمى هذه البيانات.

٩/٣/٣ مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات :

طبقا لهذا المبدأ يتم إجراء المقابلة بين المصروفات والإيرادات التى تخص الفترة المالية بهدف التعرف على نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة، أى أن كل فترة مالية تتحمل بما يخصها من مصروفاتها سواء دفعت أم لا وايضا الإيرادات سواء حصلت أم لا ومقابلتهم ببعض.

(٤/٣) القوائم المالية فى شكلها التقليدى :

اعتاد المحاسبون عرض بيانات نتيجة الأعمال والمركز المالى فى شكل حسابات تعبر عن نتيجة الاعمال من ربح او خسارة.

(٤) أساليب التحليل المالى والمحاسبى للقوائم المالية :

هناك عدة أساليب للتحليل المالى للقوائم المالية بعضها تقييمية Evaluative Techniques وأخرى تنبؤية Predictive Techniques، الأساليب التقييمية هى التى تعتمد على البيانات الفعلية المناسبة لمساعدة المحاسب الإدارى فى نواحى متعددة منها تحديد وتقييم المخاطر الفعلية وإجراء الفحص الإجمالى للبيانات المالية.

أما الأساليب التنبؤية وهى التى تستخدم لتقدير مستوى النشاط أو أرصدة الحسابات اعتمادا على تحليل الاتجاهات أو دراسة العلاقة بين العناصر المختلفة.

ويمكن تصنيف تلك الأساليب إلى أساليب مبسطة أو تقليدية Simple Techniques وأساليب مركبة أو متطورة Complex Techniques ، ومن هذه الأساليب :

١/٤ أسلوب المقارنات.

٢/٤ أسلوب تحليل الاتجاه.

٣/٤ أسلوب التحليل الرأسى.

٤/٤ أسلوب تحليل النسب.

٥/٤ أسلوب التوزيع النسبى للقوائم المالية.

٦/٤ أسلوب تحليل الانحدار.

١/٤ أسلوب المقارنات :

يقصد بهذا الأسلوب بصفة عامة :

١- مقارنة البيانات الفعلية خلال الفترة مع البيانات الفعلية لفترات سابقة لنفس المنشأة لتوفير مؤشر عن تطور الأداء الفعلى للمنشأة خلال فترات متتالية.

٢- مقارنة البيانات الفعلية مع الموازنة التخطيطية للمنشأة ويوفر ذلك مؤشر عن مدى الفعالية فى تحقيق أهداف المنشأة.

٣- مقارنة البيانات الفعلية للمنشأة خلال الفترة مع البيانات الفعلية لمنشآت أخرى مشابهة لنفس النشاط ويوفر ذلك مؤشر عن وضعها التنافسى فى السوق.

٤- مقارنة البيانات الفعلية خلال الفترة للمنشأة مع المؤشرات المتعلقة بالصناعة المنتمية إليها ويوفر ذلك مؤشر عن وضع ومكانة المنشأة بالنسبة للصناعة ككل.

بالإضافة إلى المقارنات لبعض العناصر الأخرى مثل :

١- مصروفات الفوائد إلى قيمة القروض.

٢- مصروفات الإهلاك إلى قيمة الأصول الثابتة.

٣- عدد العاملين إلى المرتبات والأجور المدفوعة.

٤- كمية المبيعات إلى كمية الإنتاج.

٢/٤ أسلوب تحليل الاتجاه :

يعتمد أسلوب تحليل الاتجاه Trend Analysis أو التحليل الأفقى Horizontal Analysis بتوضيح العلاقة بين المفردات فى القوائم المالية للمقارنة Comparative Financial Statements ويمكن إجراء هذا التحليل فى صورة تغيرات فى القيم بالجنية أو صورة نسبة متغيرة أو نسبة مئوية ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالى :

السنة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
المبيعات (بالألف جنية)	٢٠٠	٣٠٠	٤٠٠	٤٥٠	٥٠٠

وإذا تم اختيار سنة الأساس سنة ١٩٩٧ فإن قيمة المبيعات تلك السنة تمثل ١٠٠% ويتم تحليل الاتجاه للمبيعات كما يلى :

السنة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
المبيعات (بالألف جنية)	١٠٠%	١٥٠%	٢٠٠%	٢٢٥%	٢٥٠%

ويمكن إجراء التحليل الأفقى لميزانية إحدى المنشآت بإفتراض البيانات التالية:

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	قيمة التغير	النسبة المئوية للتغير	نسبة ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٠
الأصول :					
نقدية	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠	١٥٠
مدينون	١٠٠٠٠	٥٠٠٠	(٥٠٠٠)	(٥٠)	٥٠
مخزون	-	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	-	-
مبانى ومعدات	١٥٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠	(٢٥٠٠٠)	(١٦.٧)	٠.٨٣
إجمالى الأصول	١٧٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠	٥٠٠٠	٢.٩	١.٠٣
التزامات :					
دائنون	-	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	-	-
سندات	١٠٠٠٠٠	-	(١٠٠٠٠٠)	(١٠٠)	-
حقوق الملكية:					
رأس المال	٨٠٠٠٠	١٥٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	٩٣.٨	١.٩٤
أرباح محتجزة	(١٠٠٠٠)	٥٠٠٠	١٥٠٠٠	-	-
إجمالى الالتزامات وحقوق الملكية	١٧٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠	٥٠٠٠	٢.٩	١.٠٣

وهناك عدة عوامل قد تحد من فعالية استخدام الأسلوب الأفقى وهى عدم التزام المنشآت بمبدأ الثبات والتماثل Consistency فى تطبيق المبادئ المحاسبية على مدار الفترات المحاسبية محل المقارنة، بجانب التغيرات فى الأسعار على المستوى العام مما يترتب عليه تغير فى القوة الشرائية لوحدة النقد.

٣/٤ أسلوب التحليل الرأسى :

يتم إجراء التحليل الرأسى Vertical Analysis بالتعبير عن كل بند فى صورة نسبة مئوية من إجمالى ذو معنى أو مضمون لإيضاح الأهمية النسبية وتسهيل المقارنات على مدار الفترات المالية وعلى سبيل المثال يمكن التعبير عن بنود قائمة الدخل فى صورة نسبة مئوية من صافى المبيعات، وفى الميزانية يعبر عن بنود الأصول فى صورة نسبة مئوية من إجمالى الأصول وبنود الإلتزامات وحقوق الملكية فى صورة مئوية من إجمالى الإلتزامات وحقوق الملكية. ويمكن إجراء التحليل الرأسى لميزانية إحدى المنشآت :

النسبة المئوية ٢٠٠٣	النسبة المئوية ٢٠٠٠	٢٠٠٣	٢٠٠٠	البيان
				الأصول :
%٦٥.٣	%٦٦.٧	٢٦٠.٠٠٠	٢٤٠.٠٠٠	أصول جارية
%٤٣.٧	%٣٣.٣	١٣٨.٠٠٠	١٢٠.٠٠٠	أصول غير جارية
%١٠٠	%١٠٠	٣٩٨.٠٠٠	٣٦٠.٠٠٠	إجمالى الأصول
				التزامات :
%٢٥.١	%٣٣.٣	١٠٠.٠٠٠	١٢٠.٠٠٠	التزامات جارية
%٤٢.٧	%٣٨.٩	١٧٠.٠٠٠	١٤٠.٠٠٠	التزامات غير جارية
%٦٧.٨	%٧٢.٢	٢٧٠.٠٠٠	٢٦٠.٠٠٠	إجمالى الإلتزامات :
				حقوق الملكية :
%٢٠.١	%٢٢.٢	٨٠.٠٠٠	٨٠.٠٠٠	رأس المال
%١٢.١	%٥.٦	٤٨.٠٠٠	٢٠.٠٠٠	أرباح محتجزة
%٣٢.٢	%٢٧.٨	١٣٨.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	إجمالى حقوق الملكية :
%١٠٠	%١٠٠	٣٩٨.٠٠٠	٣٦٠.٠٠٠	إجمالى الإلتزامات وحقوق الملكية

٤/٤ أسلوب تحليل النسب :

تعبر النسب المالية عن العلاقة المتبادلة بين عنصرين أو متغيرين سواء داخل أو خارج المنشأة وهى تفيد فى تحديد أو استقرار التغيرات الهامة فى العلاقات بين البيانات التى تعكس المعاملات المالية الحادثة بالمنشأة ، ويعتبر تحليل النسب بمثابة فحص عام للبيانات المحاسبية والمالية ويمكن تبويب النسب المحاسبية إلى مجموعات رئيسية كالتالى:

١- نسب الربحية.

٢- نسب السيولة.

٣- نسب النشاط.

٤- نسب حقوق الملكية.

وكل مجموعة منها تحتوى على مجموعة من النسب المحاسبية ونوضحها على النحو التالى:

١- نسب الربحية:

من الأهداف الرئيسية للمنشأة تحقيق أعلى معدل ربحية، ومن أهم النسب المحاسبية المستخدمة لقياس قدرة المنشأة على تحقيق أرباح من المبيعات ومن الاستثمارات.

$$\text{(أ) نسبة إجمالي الربح} = \frac{\text{إجمالي الربح}}{\text{صافى المبيعات}}$$

$$\text{(ب) نسبة صافى الربح} = \frac{\text{صافى الربح}}{\text{صافى المبيعات}}$$

(ج) معدل العائد على الاستثمار:

يقيس هذا المعدل كفاءة المنشأة فى استخدام أصولها لتوليد الأرباح ويحسب كالتالى:

$$\text{معدل العائد التشغيلى} = \frac{\text{صافى الربح التشغيلى}}{\text{إجمالى الأصول}}$$

$$\text{معدل العائد الصافى على الاستثمار} = \frac{\text{صافى الربح بعد الضرائب}}{\text{إجمالى الأصول}}$$

(د) معدل العائد على حقوق الملكية:

يقيس هذا المعدل العائد على حقوق المساهمين في المنشأة وبحسب كالتالى:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافى الربح بعد الضرائب}}{\text{حقوق الملكية}}$$

(هـ) ربحية السهم:

يقصد به عائد السهم الواحد من حقوق المساهمين وبحسب كالتالى :

$$\text{ربحية السهم} = \frac{\text{صافى الربح بعد الضرائب}}{\text{عدد الأسهم}}$$

٢- نسب السيولة :

تهدف نسب السيولة إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل للتعرف على قدرة المنشأة على سداد ديونها قصيرة الأجل، ومن أهم النسب التى يمكن استخدامها :

(أ) نسبة التداول :

توضح نسبة التداول العلاقة بين الأصول الجارية والألتزامات الجارية وبحسب كالتالى :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الألتزامات الجارية}}$$

بافتراض البيانات التالية لإحدى المنشآت:

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٣
الأصول الجارية	٧٦٠٠٠٠ جنية	٨٠٠٠٠٠ جنية
الألتزامات الجارية	٣٦٢٠٠٠ جنية	٣٤٠٠٠٠ جنية

$$\text{نسبة التداول فى عام ٢٠٠٤} = \frac{٧٦٠٠٠٠}{٣٦٢٠٠٠} = ٢.٠١ : ١$$

وذلك يعنى أن لدى المنشأة ٢.٠١ جنية من الأصول الجارية مقابل كل جنية من الألتزامات الجارية.

$$١ : ٢.٣٥ = \frac{٨٠٠٠٠٠}{٣٤٠٠٠٠} = \text{نسبة التداول في عام } ٢٠٠٣$$

ويتضح من ذلك أن نسبة التداول في عام ٢٠٠٤ منخفضة عنها في عام ٢٠٠٣

(ب) نسبة السداد السريع :

تعتبر نسبة السداد السريع Quick ratio أو Acid-test ratio مقياس أكثر دقة للسيولة، نظراً لأنها تأخذ في الاعتبار الأصول المتداولة السائلة وشبه السائلة وبالتالي يتم استبعاد المخزون والمصروفات المدفوعة مقدماً من الأصول الجارية وتحسب كالتالي:

$$\text{نسبة السداد السريع} = \frac{\text{الأصول سريعة التحويل إلى نقدية}}{\text{الالتزامات الجارية}}$$

بافتراض البيانات التالية لإحدى المنشآت:

٢٠٠٣	٢٠٠٤	بيان
٩٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	نقدية
٤٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	اوراق مالية
١٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	مدينون
٩٥٠٠٠	٩٠٠٠٠	مخزون
٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠	مصروفات مدفوعة مقدماً
٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	دائنون
١٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	أوراق دفع
٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	مصروفات مستحقة

$$١.٣٤ = \frac{٧٠٠٠٠+٢٥٠٠٠+٥٠٠٠٠}{٣٠٠٠٠+٢٠٠٠٠+٥٠٠٠٠} = \text{فإن نسبة السداد في عام } ٢٠٠٣$$

٣- نسب النشاط :

حيث تهدف إلى قياس مدى كفاءة المنشأة في استخدام الموارد المتاحة ومن أهم النسب:
(أ) معدل دوران المخزون:

يقيس هذا المعدل كفاءة المنشأة في إدارة وبيع المخزون وبحسب كالتالى :

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

$$\text{متوسط المخزون} = \frac{\text{مخزون أول الفترة} + \text{مخزون آخر الفترة}}{2}$$

(ب) عدد أيام بقاء البضاعة مخزونة:

هو يعتبر مقياس تقريبي لعدد أيام دورة الشراء والبيع وإحلال المخزون وبحسب كالتالى :

$$\text{عدد أيام بقاء البضاعة مخزونة} = \frac{\text{مخزون آخر الفترة}}{\text{المتوسط اليومي لتكلفة البضاعة المباعة}}$$

$$\text{المتوسط اليومي لتكلفة البضاعة المباعة} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{365 \text{ يوم}}$$

بافتراض البيانات التالية لإحدى المنشآت:

<u>٢٠٠٢</u>	<u>٢٠٠٣</u>	بيان
٢٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	المبيعات
٣٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	مخزون أول الفترة
١٥٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠	المشتريات
٥٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	مخزون آخر الفترة

٢٠٠٢	٢٠٠٣	تكلفة البضاعة المباعة
٣٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	مخزون أول الفترة
١٥٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠	+ المشتريات
١٨٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	
٥٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	- مخزون آخر الفترة
١٣٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	تكلفة الضاعة المباعة

٢٠٠٢	٢٠٠٣	متوسط المخزون
٣٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	مخزون أول الفترة
٥٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	+ مخزون آخر الفترة
÷	÷	
٢	٢	
٤٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	

$$٣.٤ = \frac{١٢٠٠٠٠٠}{٣٥٠٠٠٠} = \text{معدل دوران المخزون لسنة ٢٠٠٣}$$

$$٣.٣ = \frac{١٣٠٠٠٠٠}{٤٠٠٠٠٠} = \text{معدل دوران المخزون لسنة ٢٠٠٢}$$

$$\text{المتوسط اليومي لتكلفة البضاعة المباعة لسنة ٢٠٠٣} = \frac{١٢٠٠٠٠٠}{٣٦٥ \text{ يوم}} = ٣٢٨٨ \text{ جنية}$$

$$\text{المتوسط اليومي لتكلفة البضاعة المباعة لسنة ٢٠٠٢} = \frac{١٣٠٠٠٠٠}{٣٦٥ \text{ يوم}} = ٣٥٦٢ \text{ جنية}$$

$$\text{عدد أيام بقاء البضاعة مخزونة لسنة ٢٠٠٣} = \frac{300000}{3288} = 91.2 \text{ يوم}$$

$$\text{عدد أيام بقاء البضاعة مخزونة لسنة ٢٠٠٢} = \frac{500000}{3562} = 140.4 \text{ يوم}$$

يلاحظ مما سبق ارتفاع معدل دوران المخزون في سنة ٢٠٠٣ عن المعدل في سنة ٢٠٠٢ كما انخفض عدد ايام بقاء البضاعة مخزونة في سنة ٢٠٠٣ عنها في سنة ٢٠٠٢.

ويغة عامة زيادة معدل دوران المخزون يمكن أن يشير إلى :

أ- فعالية إجراءات إدارة المنشأة المتعلقة بالمخزون (الشراء، الاستلام، التخزين، البيع).

ب- تخفيض الاستثمارات في المخزون.

ج- تخفيض فترة تحويل المخزون إلى النقدية.

د- تخفيض إمكانية تعرض المخزون للتقادم.

أما انخفاض معدل دوران المخزون يشير إلى :

أ- زيادة قيمة المخزون وبطئ عملية البيع.

ب- زيادة تكلفة الاحتفاظ بالمخزون.

ج- انخفاض التدفقات النقدية الداخلة.

د- زيادة إمكانية تعرض المنشأة لصعوبات تمويلية في المستقبل.

معدل دوران المدينين :

يقيس هذا المعدل مدى نجاح المنشأة في تحصيل الديون في مواعيد الاستحقاق (عدد مرات

تحصيل حسابات المدينين) وتحسب كالتالى:

$$\text{معدل دوران المدينين} = \frac{\text{صافى المبيعات الأجلة}}{\text{متوسط رصيد المدينين خلال الفترة}}$$

$$\text{متوسط رصيد المدينين خلال الفترة} = \frac{\text{رصيد المدينين أول الفترة} + \text{رصيد المدينين آخر الفترة}}{2}$$

معدل دوران الأصول الثابتة:

يقيس هذا المعدل كفاءة المنشأة فى إدارة أصولها الثابتة ومن ثم زيادة هذا المعدل يدل على كفاءة الإدارة فى استخدام أصولها الثابتة، ويحسب كما يلى:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافى المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

معدل دوران إجمالى الأصول :

يقيس هذا المعدل كفاءة المنشأة فى إدارة كل أصولها ومن ثم زيادة هذا المعدل يدل على كفاءة الإدارة فى استخدام كل أصولها، ويحسب كما يلى:

$$\text{معدل دوران إجمالى الأصول} = \frac{\text{صافى المبيعات}}{\text{إجمالى الأصول}}$$

٤ - نسبة حقوق الملكية (هيكال التمويل) :

تهدف إلى تحديد مدى اعتماد الشركة على التمويل ودرجة المخاطر المالية التى قد تتعرض لها وفيما يلى أهم تلك النسب:

(أ) معدل التمويل بالديون :

يوضح هذا المعدل نسبة تمويل الأصول من خلال الديون ويحسب كالتالى:

$$\text{معدل التمويل بالديون} = \frac{\text{إجمالى الديون (حقوق الدائنين)}}{\text{إجمالى الأصول}}$$

(ب) نسبة حقوق الملكية إلى إجمالى الأصول :

تهدف تلك النسبة إلى تحديد مدى اعتماد المنشأة على حقوق الملكية (حقوق المساهمين) فى تمويل إجمالى الأصول وتحسب كالتالى:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالى الأصول} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالى الأصول}}$$

(ج) نسبة ديون حقوق المساهمين :

توضح تلك النسبة العلاقة المباشرة بين الديون وحقوق الملكية تحسب كالتالى:

$$\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{حقوق المساهمين}} = \text{نسبة الديون إلى حقوق المساهمين}$$

بافتراض البيانات التالية لإحدى الشركات:

بيان	المبلغ
أصول جارية	١٥٠.٠٠٠ جنية
إجمالي الأصول	٢١٠.٢٥٠ جنية
التزامات جارية	٣٠.٤٥٠ جنية
سندات	٤٥.٠٠٠ جنية
إجمالي التزامات وحقوق المساهمين	٢١٠.٢٥٠ جنية

فيتم حساب نسبة حقوق الملكية (هيكل التمويل) كالتالى:

$$\text{معدل التمويل بالديون} = \frac{٤٥.٠٠٠ + ٣٠.٤٥٠}{٢١٠.٢٥٠} = ٣٥.٩\%$$

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول} = \frac{(٤٥.٠٠٠ + ٣٠.٤٥٠) - ٢١٠.٢٥٠}{٢١٠.٢٥٠} = ٦٤.١\%$$

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق المساهمين} = \frac{٧٥.٤٥٠}{١٣٤.٨٠٠} = ٥٦\%$$

٥/٤ أسلوب التوزيع النسبى للقوائم المالية :

يعتمد أسلوب التوزيع النسبى للقوائم Common Size Statements على مفردات كل قائمة مالية فى صورة نسبة مئوية، بالتالى فهى تخلص من القيم المطلقة لبنود القوائم المالية ، حيث يتم عرض بنود الميزانية كنسبة مئوية من إجمالي الأصول، وبنود قائمة الدخل كنسبة من صافى المبيعات، ومن ثم يعتمد المراجع على النسب المئوية للبنود ويركز على الانحرافات الهامة.

٦/٤ أسلوب تحليل الانحدار:

يعتبر من الأساليب التنبؤية التي تعتمد على البيانات الفعلية للتنبؤ بالقيم المتوقعة في فترة المراجعة، والانحدار الخطى البسيط Simple Linear Regression هو أسلوب إحصائي يقوم على تحديد العلاقة بين متغير تابع ومتغير مستقل وفقا للمعادلة التالية:

$$ص = أ + ب س$$

حيث أن

ص قيمة المتغير التابع

س قيمة المتغير المستقل

أ، ب قيمة معاملات تتحدد في ضوء معلومات فعلية تتعلق بالسنوات السابقة، بالتالي يمكن التنبؤ بقيمة المتغير التابع ص عند القيم المختلفة للمتغير المستقل س (متغير واحد مستقل) في حالة وجود أكثر من متغير في ظل تعقد العلاقات الفنية واعتبارات السوق بالتالي يمكن الاعتماد على أسلوب الانحدار الخطى المتعدد Multiple Linear Regression الذي يستخدم العديد من المتغيرات المستقلة (ثلاثة أو أكثر) في التنبؤ بقيمة المتغير التابع وفقا للمعادلة:

$$ص = أ + ب س^1 + ب س^2 + \dots + ب س^L$$

حيث أن:

ص قيمة متغير تابع

س¹ + س² + س^ل تمثل قيمة المتغيرات المستقلة

أ مقدار ثابت يمثل قيمة ص عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة مساوية للصفر.

ب¹ + ب² + ب^ل عبارة عن معاملات الانحدار

يستخدم أسلوب الانحدار في تقدير أرصدة الحسابات المتوقعة خلال فترة المراجعة وجذب انتباه المراجع للانحرافات أو الفروق التي لها دلالة هامة وبالتالي يجب أن تخضع للفحص الإضافي.

المراجع:

- المحاسبة الإدارية (الإطار العلمى والأساليب العلمية) ، الدكتور / أحمد فرغلى محمد حسن

- المحاسبة الإدارية ، الدكتور / جورج دانيال غالى

- المدخل فى المحاسبة الادارية ، الدكتور/ وليد ناجى الحياىلى